

ووزنها فيما يوزن كالسبايك وكيلها فيما يكال كالحبوب والادهان  
 وزرها فيما يوزن كالثياب ويجمع ذلك قول غيره وقدرها اي  
 بكل او وزن او عدد او ذرع روي الشيخان قوله عليه الصلاة والسلام  
 لسابله عن لقطه الذهب او الورق اعرف وكاها وعقاصها ثم عرفها  
 سنة وقيس على معرفة خارجها فيه معرفة داخلها وذلك ليعرف  
 صدقها صحتها وقوله واذا اخذها متعلق بالظرف بعدد وقوله عليه  
 ان يعرف ظاهره الوجوب وسئل عليه ابن الرفعة وسئل جمع علي  
 المتب و استنبطه الحق المطيع من ان ذكر بعض الصفات في التعريف  
 مستحب وقيل شرط واستحب ان يشهد على الالتقاط لا يجب  
 ويذكر في الاشهاد بعض الصفات ولا يسكت عنها ليكون في الاشهاد  
 فائدة ولا يحرم استيعابها باليد كما نقله القموني عن الامام عليه  
 به في الاقرار وحمل استحباب الاشهاد اذا لم يكن السلطان بحيث  
 اذا علمها اخذها والا امتنع كالتعريف كما جزم به النووي في نكته  
 فان خالف ضمن وقضيته عدم تحريم الاستيعاب عدم الضمان  
 به بخلاف الضمان باستيعابها في التعريف لحرمة الاستيعاب هناك  
 كما سياتي **ويحذفها في حق المذموم** وهو بالاسرار الامانات ثم اذا اراد  
 تمكينا عرضا وهو باي بلد لا لتقاط او قريته او اقرب البلاد الي موضع  
 من المعبر بنفسه او نائبه ولا يكون تعريف مشهورا بالاطاعة والمخبر  
 قال في الرفعة ولا يشترط فيه الامانة اذا حصل الروث في بقوله  
 للحديث السابق ويقاس بما فيه غيره **علي ابواب المساجد** عند خروج الناس  
 من الجماعات وفي جماع الناس ويكثر منه في الموضع الذي وجدها فيه

لان طلب

لان طلب الشيء في مكانه اكثر فان اراد سفل استناب باذن  
 الحاكم من يحفظها ويعرفها فان ساخرها او استناب بغير اذن الحاكم  
 مع وجوده ضمن ولو التقط في الصحراء وهناك قافلة تبعها وعرف  
 فيها والا فقي مقصده وان بعد او غير مقصده البرحي لو قصد ابتداء  
 بلده ثم قصد اخر ولو بلده التي ساخر منها لزمه التعريف فمما ينبغي  
 ان لا يكون المراد في صورة القافلة ان يحجب عليه ان يتبعها وان  
 لزم العدو ولعن مقصده او يحل اقامته بالصلح الماني ذلك من الضمن  
 الذي لا يحتمل انه يعرف فيها ما دامت هناك فان ذهب الى عن  
 مقصده فان شاتبعها وعرف فيها وان شاذهب الى مقصده وعرف  
 فيه واسار بقوله علي ابواب المساجد الي انه لا يعرف في المساجد  
 وهو كذا كما لا يطلب اللقطة فيها اي يكن التعريف فيها كما جزم  
 به في شرح المهذب و قال الاستاذ انه المنقول ويحرم كما اقتضاه  
 كلام الروضة واصلا وقال الاذري انه المنقول والمصواب للاحاديد  
 الظاهرة فيه وبه صرح الماوردي وغيره ولعل النووي لم يريد باطلاق الكلام  
 اذا وقع ذلك برفع الصوت كما اشارت اليه الاحاديث اما لو سأل الجماعة  
 بدوز ذلك فلا تحريم ولا كراهة ويستثنى المسجد المرام فان تعريف فيه يباح للمخبر  
 به مسجد المدينة والافني ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف  
 على العادة فيعرف اول كل يوم طرفي النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل  
 اسبوع مرة او مرتين ثم في كل شهر مرة ثم في كل سنة لا ينسى انه تكرار لما مضى  
 وسكت الشيخان عن مقدار المردد وفي التهذيب ذكر الاسبوع وفي المدة  
 الاولى ويقاس بها الثانية وقد رجع بعض المتأخرين الثالثة بسبعة

بل هو  
 ان الكراهة في  
 ان يكون التعريف  
 في كل صلاة